العرب
الإثنين 2020/06/22
السنة 43 العدد 11739

المعالجة الأمنية لاعتصام الكامور تؤجّج الاحتقان جنوب تونس

تملص النهضة من المسؤولية يعمق الشكوك في سعيها لاستثمار الأزمة

صعّد المحتجون في ولاية تطاوين (جنوب شرق) نسق الاحتجاجات مجددا، بعدما قررت السلطات استخدام الحل الأمني لإنهاء ما بات يعرف بـ"اعتصام الكامور" وسط احتقان شعبي ينذر بتفاقم الأزمة التي خلفتها الحكومة السابقة.

خالد هدوي

تونس – لجأت الحكومة التونسية للمعالجة الأمنية لإنهاء اعتصام ينفذه شباب منطقة "الكامور" الغنية بالنفط، وذلك للضغط على السلطات لتفعيل اتفاق معهم كان قد تم قبل ثلاث سنوات، وهو ما فاقم حالة الغضب والاحتقان في المنطقة الواقعة في ولاية تطاوين جنوب شرق تونس.

وشهدت الولاية حالة من الاحتقان مُنذ صباح الأحد، رافقتها عمليات حرق إطارات عجلات وغلق للطرقات، على خلفية مداهمة قوات الأمن خيام المعتصمين لإزالتها.

وتمّ إيقاف عدد من المعتصمين من بينهم الناطق الرسمي باسمه طارق الحداد الذي كان قد دخل في إضراب جوع وحشي الخميس الماضي.

عبيد البريكي

كل الكوارث التي نعيشها ناتجة عن وجود النهضة في الحكومة

ونقلت وكالة الأنباء الرسمية عن أحد أعضاء تنسيقية الاعتصام قوله "إنّ قوات الأمن استعملت القوة المفرطة لتفريقنا وفكّ الاعتصام وتعرّض عدد من المعتصمين للإصابة بجروح مختلفة خلال العملية".

ويؤكد المعتصمون تمسكهم بتنفيذ اتفاق الكامور، الممضى يوم 16 يونيو 2017، والذي ينص بالخصوص على رصد 80 مليون دينار (27 مليون دولار) للاستثمار، وتقليص البطالة، من خلال انتداب 1500 عاطل في الشركات البترولية و500 شخص في شركة البيئة والغراسات والبستنة.

ووفق أرقام رسمية، تساهم حقول تطاوين بـ40 في المئة من إنتاج تونس من النفط، وبـ20 في المئة من إنتاج الغاز.

وأكد أحد المحتجين ويدعى محمد بن عمر في تصريح خاص لـ"العرب"، أن "التصعيد جاء على خلفية المداهمات الأمنية المتزامنة لنقاط الاحتجاج في مختلف مناطق ولاية تطاوين".

وأضاف "رسالتي إلى الحكومة والأطراف المسؤولة أن تتدخل بتفعيل الاتفاق في أقرب وقت ممكن، وإلا سنتخذ أشكالا أخرى في التصعيد حتى تستجيب لمطالبنا المشروعة منذ أكثر من 3 سنوات".

وتجد حكومة الفخفاخ نفسها أمام مأزق خلفته حكومة يوسف الشاهد، ويُنظر لحركة النهضة باعتبارها الطرف الوحيد الموجود في الحكومة الحالية والمشارك في الحكومة السابقة كأحد أبرز المسؤولين عن عدم حل الأزمة.

وتتهم النهضة التي قادت المفاوضات مع المحتجين حينئذ، وروجت لأن الفضل لها في نجاحها، بالسعي إلى نقل الملف "الشائك" إلى حكومة إلياس الفخفاخ، في ظل نظام حكم برلماني لا يتحمل فيه أي طرف المسؤولية المباشرة عن الملفات الاجتماعية والاقتصادية العالقة.

وبدل العمل على حل الأزمة باعتبارها حزبا نافذا ويحظى بشعبية في الجنوب، وقعت حركة النهضة، في منتصف مارس الماضي رفقة منظمات نقابية وأحزاب سياسية بيانا حملت من خلاله مسؤولية تعطل الاستجابة لمطالب معتصمي الكامور للحكومة الماضية برئاسة يوسف الشاهد والتي كانت فيها طرفا أغلبيا، في خطوة اعتبرت محاولة للتملص من المأزق ولتوريط حكومة الفخفاخ.

وفي منتصف يناير الماضي، التقى رئيس الحركة ورئيس البرلمان راشد الغنوشي بممثلين عن تنسيقية المعتصمين، في خطوة أعادت الملف إلى الواجهة وأثارت الشكوك والشبهات بشأن إمكانية استخدام النهضة للملف لتكثيف الضغوط على حكومة الفخفاخ التي تعمل على إجراء توسيع عليها بضم حزب قلب تونس إليها أو إسقاطها.

تصعيد يستفز السلطات

وسبق أن أكد الناطق الرسمي باسم تنسيقية اعتصام الكامور في تصريح خاص لـ"العرب"، "أنه منذ إبرام الاتفاق مع رئاسة البرلمان حول تفعيل القرارات المتفق عليها، لم يتحصلوا على أي تفاعل أو اتصال من قبل الأطراف المسؤولة".

وقال طارق الحداد، في كلمة نشرها على صفحة التنسيقية على موقع التواصل الاجتماعي فيسبوك إن "وفدا عن التنسيقية كان ينتظر من رئيس المجلس أن يقوم بالتنسيق مع السلطة التنفيذية لتنفيذ بنود اتفاق الكامور المبرم منذ 2017 مع الحكومة، لكن قوبل بالهرسلة والاستقواء".

واعتبر أمين عام "حركة تونس إلى الأمام" عبيد البريكي، في تصريح خاص لـ"العرب"، أن "النهضة ليست بحزب سياسي، بل هي حركة دينية بالأساس، وكل الكوارث التي نعيشها ناتجة عن وجود النهضة في الحكومة".

وأضاف البريكي "لن تفرج الأزمات ما دامت النهضة في الصورة.. ومن غير الطبيعي أن تبرم الحكومة اتفاقا ولا تنفذه.. بل تتعامل مع الاحتجاجات بالمراحل وبطريقة فض المشكلة ولو تدريجيا".

وبنت الحركة الإسلامية حملتها الانتخابية (الرئاسية والتشريعية 2019) في الجنوب التونسي على مساندة اعتصام الكامور والمطلبية الاجتماعية في الجهة، حيث تعهدت بتلبية جميع مطالب المحتجين.

وتتقن الحركة الإسلامية "فن التموقع" حسب ما تقتضيه مصالحها الخاصة من الوقائع والمستجدات، فهي تدعم مكانتها في الحكم وتوظفها حال وجود "إنجازات" وتسارع بنسبها لنفسها ولحكومتها، لكنها أيضا تتنصل من الفشل وتصدر الأزمات للحكومة المشاركة فيها.

وفي يونيو 2017 أعلن الغنوشي التوصل إلى حل لمشكلة الجهة ووضع حدّ للاعتصام الذي عطل الإنتاج، مع التزام الحكومة بالاستجابة لكافة المطالب، حيث وقع المعتصمون اتفاقا أطلق عليه تسمية (اتفاق الكامور) مع الحكومة رعاه الاتحاد العام التونسي للشغل (منظمة عمالية) التزمت فيه الحكومة بالتدرج في تلبية المطالب.

وعلى إثر توقيع الاتفاق اندلع خلاف بين حركة النهضة واتحاد الشغل لجني ثمار ما تم الاتفاق عليه، فبينما اعتبرت حركة النهضة أنّ الفضل يعود لها في قيادة المفاوضات التي أفضت إلى توافق، تؤكد المنظمة النقابية أن النجاح يعود للوساطة التي لعبها أمينها العام، نورالدين الطبوبي.

والسبت، أصدر الاتحاد الجهوي للشغل بتطاوين بيانا قال فيه "إنّ الحكومة فقدت كل رصيد الثقة نهائيا بسبب تتالي إخلافها بكلّ الوعود وتنكرها لاتفاق الكامور ولامبالاتها بتجدد الاحتجاجات والتملص من الاتفاق الذي تم بين رئيس الحكومة والأمين العام للاتحاد العام التونسي للشغل بخصوص عقد مجلس وزاري في مدينة تطاوين الأسبوع المنقضي، وهو ما دفع المعتصمين إلى اتخاذ خطوات تصعيدية".

وحمّل الاتحاد الجهوي الحكومة "المسؤولية الكاملة في كل ما يحدث للمضربين عن الطعام" محذّرا إيّاها من "مغبة عدم تراجعها عن تتبع المعتصمين الموقوفين قضائيا".

مصر تذكّر حكومة السراج بانتهاء ولايتها

القاهرة - ذكر وزير الخارجية المصري سامح شكري حكومة الوفاق الليبية بانتهاء ولايتها في خطوة تعكس طعنا مصريا غير مباشر في شرعية الحكومة التي ما زالت تحظى إلى الآن بدعم دولي رغم انتهاء صلاحية اتفاق الصخيرات المنبثقة عنه منذ ثلاث سنوات.

وأوضح شكري في تصريحات إعلامية تعليقا على مواقف حكومة الوفاق الرافضة لتلويح مصر بالتدخل العسكري في ليبيا لمنع التمدد التركي، أن "حكومة الوفاق لم تحسن قراءة موقف الرئيس عبدالفتاح السيسي". معربا عن أمله في أن "تلتزم حكومة الوفاق بولايتها التي نص عليها اتفاق الصخيرات".

وانتهت ولاية حكومة السراج نظريا يوم 17 ديسمبر 2017 وذلك مع احتساب سنة لتمديد لم يعلن عنه، لكن المجتمع الدولي يبقي دعمه للحكومة التي يهيمن عليها الإسلاميون حتى اليوم، أي بعد انقضاء ثلاث سنوات على انتهاء ولايتها.

وبحسب نصوص اتفاق الصخيرات فإن أثره الدستوري وصلاحية بنوده يفقدان قيمتهما بعد عام من التوقيع، ويمكن التمديد لعام آخر، ولكن بالاتفاق بين الأطراف المعنية.

ومنذ تشكيلها لم تحظ الحكومة التي تسمى بحكومة الوفاق بأي توافق، حيث لم تنل ثقة البرلمان الذي رفض أيضا تضمين اتفاق الصخيرات في الإعلان الدستوري.

وتغاضى المجتمع الدولي منذ البداية عن تلك الخلافات وبدا مستعجلا على فرض واقع جديد في ليبيا يعيد السلطة إلى الإسلاميين الذين لفظتهم صناديق الاقتراع خلال الانتخابات التشريعية التي جرت في يونيو 2014.

وانقلب الإسلاميون عن طريق ميليشياتهم على نتائج تلك الانتخابات في سياق عملية فجر ليبيا التي انتهت بطرد البرلمان وحكومته خارج طرابلس، قبل أن يتم عقد محادثات بين مجلس النواب المنتخب والمؤتمر الوطني المنتهية ولايته، انتهت بتوقيع اتفاق الصخيرات.

وعكس رفض البرلمان تضمين الاتفاق ضمن الإعلان الدستوري ورفض منح الثقة لحكومة الوفاق تناقضا مع موقف ممثليه في المحادثات حيث وقعوا على الاتفاق، وهو اللغز الذي لم يتم فكه حتى اليوم.

ومنذ وصوله إلى الحكم تحول المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق إلى طرف في الصراع يجسد رؤية الإسلاميين وحلفائهم الإقليميين ممّا أفقده صفة التوافق الأمر الذي دفع أربعة من أعضائه إلى الاستقالة هم: علي القطراني وفتحي المجبري وعلي الأسود وموسى الكوني.

المغرب ينخرط في جهود مكافحة كورونا بأفريقيا

مساعدات طبية تجسد التعاون جنوب – جنوب بين الرباط ودول القارة

محمد ماموني العلوي

الرباط – وصلت حزمة من المساعدات الطبية المخصصة لكوت ديفوار، السبت، في إطار مبادرة يقودها العاهل المغربي الملك محمد السادس، لدعم بلدان القارة الأفريقية في جهود التصدي لفايروس كورونا وتجسيدا لركائز التعاون العميق والشراكة القائمة بين المغرب ودول القارة الأفريقية.

المساعدات تشمل 15 دولة أفريقية، وتتكون من حوالي ثمانية ملايين كمامة، و900 ألف من الأقنعة الواقية

وقال وزير الخارجية الإيفواري علي كوليبالي السبت "إن المساعدة الطبية المرسلة إلى كوت ديفوار بتعليمات من الملك محمد السادس، تجسد قيم التضامن التي يدعو إليها العاهل المغربي والتي تندرج ضمن رؤية تعزيز التعاون جنوب – جنوب بين الدول الأفريقية".

وأكد سفير المغرب بأبيدجان عبدالمالك الكتاني، أن المساعدات الطبية المغربية الموجهة للعديد من البلدان الأفريقية من أجل مواكبتها في جهودها للتصدي لجائحة فايروس كورونا، تعكس الاهتمام الخاص بمقاربة المملكة في مجال التعاون جنوب – جنوب، كما تترجم رؤية الملك محمد السادس من أجل التعاون بين البلدان الأفريقية والتضامن الأفريقي في جميع الظروف.

وأكد الخليفة العام للطريقة التيجانية الصوفية بكوت ديفوار، الشيخ مصطفى سونتا، أن هذه البادرة "عمل قوي وراسخ يشهد مرة أخرى على رؤية الملك محمد السادس من أجل أفريقيا متضامنة، ويؤكد العمق الأفريقي للمغرب".

وتستهدف تلك المساعدات المغربية 15 دولة أفريقية، وتتكون من حوالي ثمانية ملايين كمامة، و900 ألف من الأقنعة الواقية، و600 ألف غطاء للرأس، و60 ألف سترة طبية، و30 ألف لتر من المطهرات الكحولية، و75 ألف علبة من الكلوروكين، و15 ألف علبة من الأزيتروميسين.

وفي السياق ذاته أطلق الممثل الدائم للمغرب لدى الأمم المتحدة، عمر هلال، بصفته رئيسا لقسم الشؤون الإنسانية بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة، "نداء للعمل من أجل دعم الاستجابة الإنسانية في مكافحة وباء كوفيد – 19"، من نيويورك، حيث حصل على دعم قياسي من 171 دولة تمثل جميع المجموعات الإقليمية، أي حوالي 90 في المائة من أعضاء الأمم المتحدة.

وتندرج هذه المبادرة الإنسانية، حسب هلال، في إطار الاهتمام الموصول الذي يوليه الملك محمد السادس للدول الأفريقية الشقيقة، كما تُعززُ مبادرة لرؤساء الدول الأفريقية تروم إرساء إطار عملياتي بهدف مواكبة البلدان الأفريقية في مختلف مراحل إدارتها لجائحة كورونا، فضلا عن المساعدات الطبية التي تم إرسالها، بتعليمات من العاهل المغربي، إلى العديد من البلدان الأفريقية عبر جسر جوي.

ويعكس انشغال العاهل المغربي بالوضع الصحي في أفريقيا حسا إنسانيا عميقا، إذ أمر بتوجيه أسطول ضخم من طائرات الخطوط الملكية المغربية من أجل إيصال مساعدة طبية مهمة لنحو خمسة عشر بلدا بمنطقة أفريقيا جنوب الصحراء.

ويرى دبلوماسيون من دولة مالي، أن مبادرة الملك محمد السادس تسلط الضوء على الطريقة التي يمكن بها للدول الأفريقية أن تدعم بعضها البعض خلال فترة الأزمات، مضيفين أن المساعدات الطبية تجسد درسا حقيقيا في مجال التعاون جنوب – جنوب والروابط التي يجب أن تسود القارة الأفريقية.

وثمن السفراء الأفارقة المعتمدون لدى الأمم المتحدة في نيويورك عاليا مبادرة الملك محمد السادس بتقديم مساعدات طبية للعديد من البلدان الأفريقية لمواكبتها في جهودها للقضاء على جائحة كوفيد – 19 وعبروا بالإجماع عن شكر وامتنان بلدانهم لهذه الالتفاتة الإنسانية.

ويندرج هذا العمل التضامني في إطار تفعيل المبادرة التي أطلقها، الملك محمد السادس، في 13 أبريل 2020، باعتبارها نهجا براغماتيا وموجها نحو العمل، لفائدة البلدان الأفريقية الشقيقة.

وأكد تقرير أصدرته اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة، أن المغرب جاهز طبيا مقارنة بالعديد من الدول الأفريقية، وبإمكانه مد يد العون لأغلبية الدول الأفريقية.

وفي الوقت الذي عبّر فيه المغرب عن تضامنه العملي مع القارة الأفريقية في أزمة كورونا، أشادت منظمة الصحة العالمية بمبادرة الملك محمد السادس المتعلقة بمنح مساعدات طبية للبلدان الأفريقية.

اعتراف بالجميل